«أسواق المال»: المعلومات الداخلية تتصف بالسرية وعقوبة استغلالها «مغلظة»

جانب من الورشة

اكد مسؤول في هيئة اسواق المال ان دور الهيئة يكمن في تنظيم نشاط الأوراق المالية وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية وتطبيق سياسة الافصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

وقال مدير ادارة متابعة عمليات الاسواق بالهيئة سليمان الموسى في ورشة توعوية عقدت بعنوان (الممارسات غير السليمة في التداول واستغلال المعلومات الداخلية) إن الاخلال بالالتزام في الشفافية عن المعلومات يتمثل في الاستغلال الشخصي للمعلومات الداخلية التي تكون غير متاحة للعامة او افشائها من قبل بعض المطلعين عليها بحكم وظائفهم واجراء عمليات في البورصة قبل ان تصل لعموم المستثمرين.

واشار الى ان المعلومة الداخلية هي التي تكون غير معلنة ولا يعرف بها المستثمرون في سوق الأوراق المالية وتتعلق باحدى الأوراق المالية المتداولة ويكون لتلك المعلومات تاثير جوهري في سعر الورقة المالية ذات العلاقة بالمعلومة سواء بشكل ايجابي او سلبي.واضاف ان من المحددات التي يجب ان تتوافر في هذه المعلومة كحد ادنى ان تكون مرتبطة بورقة مالية وغير معلنة وتتصف بالسرية وتكون معلومة بين عدد محدود من الاشخاص مشيرا الى انه يجب أن لا تكون تلك المعلومة قد تم الاعلان عنها لعموم الجمهور ولم تكن متوفرة لهم باي شكل من الاشكال.وبين انه لا يكفي ان تكون المعلومة داخلية غير معلنة حيث يجب ان يكون لها اثر جوهري على سعر الورقة المالية بالارتفاع او الانخفاض في حال الاعلان عنها ووصولها للجمهور بمعنى ان يدركها اي شخص بالنظر الى طبيعتها ومحتواها وان اعلانها او توفيرها للجمهور يؤثر تاثيرا جوهريا على سعر الورقة المالية او قيمتها.

ومن شانهاان تؤثر جوهريا على اسعار الأوراق المالية.

واكد الموسى ان المعلومة الداخلية التي يجب المحافظة عليها وعدم استغلالها تكون غير معلنة

وقال انه نظرا لخطورة هذه الممارسة غير السليمة قام المشرع بتغليظ العقوبة على كل من قام باستغلال المعلومات الداخلية حيث نظمت المادة (118) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشان إنشاء هيئة اسواق المال نشاط الأوراق المالية.واضاف ان من هذه العقوبات ما تصل الى الحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن قيمة المنفعة المحققة او الخسائر التي تم تجنبها او مبلغ عشرة آلاف دينار ايهما اعلى ولا تتجاوز ثلاثة أضعاف قيمة المنفعة المحققة او الخسائر التي تم تجنبها او مبلغ مئة الف دينار ايهما اعلى او باحدى هاتين العقوبتين.

«تعليمية» الكويتية تبيع حصتها في شركة إماراتية بقيمة 7 ملايين دولار

قالت شركة المجموعة التعليمية القابضة (EDU) - المدرجة بالسوق الكويتي - ببيع حصتها البالغة 3.84% في شركة مدارس الإمارتية (شركة غير مدرجة ولا تعمل في دولة الكويت).

وأوضحت الشركة في بيانها المنشور على موقع البورصة ان قيمة الصفقة بلغت 25.6 مليون درهم إماراتي ما يُعادل 2.1 مليون دينار (6.95 مليون دولار امريكي).

وبينت الشركة ان تعليمية سجلت خسائر محققة من تلك الصفقة بلغت نحو 641.82 الف درهم ما يُعادل 52.63 الف دينار (174.28 الف دولار امريكي).

وفي مطلع ابريل الماضي اعلنت الشركة انها تبحث التخارج من مساهمتها البالغة 3.84% في شركة إماراتية غير مدرجة بالبورصة، ولا تعمل في الكويت.

يشار إلى ان «تعليمية» اتفقت في نهاية مارس الماضي مع شركة لمار القابضة (المملوكة لشركة مجموعة عارف الاستثمارية) وشركاتها التابعة على إسقاط كافة الدعاوى القضائية المتداولة فيما بينهم امام القضاء، او تلك التي انتهت بصدور حكم ما.

وقالت إنها قامت بتسوية المديونية المستحقة لشركة مجموعة عارف الإستثمارية، والبالغ قدرها 1.28 مليون دينار (4.3 مليون دولار امريكي) وذلك في شكل نقدي وعيني.

وتقوم الشركة بمباشرة الأعمال التعليمية التي تتناسب مع كيانها الجديد، ولها ان تشتري هذه الهيئات او تلحقها بها، بالإضافة لممارسة اعمال اخرى.

ويبلغ رأسمال الشركة 24.53 مليون دينار كويتي تقريباً، موزعا على نحو 245.3 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

49 مليار دولار إيرادات السياحة من الشرق الأوسط عام 2014

طالب الرفاعي

قال طالب الرفاعي، الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، إن إيرادات السياحة في منطقة الشرق الأوسط ارتفعت بنسبة 3.9% إلى 49 مليار دولار في عام 2014.

واضاف «الرفاعي»، في كلمته على هامش معرض السفر العربي، المنعقد بدبي «جاء النمو بشكل رئيسي من منطقة الخليج العربي، غير ان الكثير من الوجهات السياحية التقليدية بدأت تظهر بعض الانتعاش ايضا».

وقال «الرفاعي» إنه بالرغم من الصعبات التي تواجهها المنطقة فقد حققت المنطقة نموا جيدا في اداتها السياحي على الرغم من السنوات الصعبة التي مرت بها في السنوات الماضية، مؤكدا على ان الأمل في تحقيق المزيد من النمو في المنطقة لايزال، على الرغم من التحديات الماثلة حتى وقتنا هذا.

وقال الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، إن عام 2014 كان عاما آخر مثاليا لقطاع السياحة حول العالم، كما تشير بيانات الشهر الأول من 2015 إلى استمرار نفس النمو، مشيراً إلى ان هذا النمو يأتي رغم الكثير من التحديات وتباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي بحسب صندوق النقد الدولي وانتشار الأوبئة الذي اثر على الكثير من المناطق حول العالم.

وأضاف «الرفاعي»، «بحسب البيانات فقي 2014 كان هناك 1.5 تريليون دولار ناتجة عن صادرات السياحة حول العالم، وهو ما يعني زيادة بما يقرب من 3.7% عن السنوات الماضية.

وقال «البيانات تظهر أيضاً ان 2014 كان هناك 2800 مليون سائح، ما يعني ان 1 من كل 7 يسافرون خارج بلدانهم في كل سنة، وهذا بلا شك حركة نشيطة وقوية جداً».

وأشار إلى أن المناطق التي شهدت نجاحا كبيراً في قطاع السياحة مثل أوروبا، وآسيا تعتمد بنسبة 85% على السياحة الإقليمية، مضيفاً: «يجب أن تعتمد السياحة على الأسواق المحيطة، ولازلنا في منطقة الشرق في مراحل أدنى من هذا المعدل».

المطوطح يشيد بالمشاركة الكويتية المتميزة بمعرض «بروجكت قطر 2015»

السفير منعب المطوطح أثناء زيارته للمعرض

اشاد سفير الكويت لدى قطر منعب صالح المطوطح بالمشاركة الكويتية الفاعلة في معرض (بروجكت قطر 2015) مشيرا الى اهميته في عرض المنتجات الكويتية والتعريف بالقطاع الصناعي في الكويت.

وقال المطوطح عقب زيارته للمعرض ان المشاركة المتميزة للقطاع الصناعي الكويتي في المعرض تعكس جدارة المنتجات الكويتية في المنافسة محليا واقليميا وتظهر التطور المستمر في جودتها وكفاءتها ومطابقتها للمواصفات المعتمدة عالميا.

واكد اهمية الدور الذي تلعبه الهيئة العامة للصناعة في الاشراف على العرض المقام في قطر والتنسيق مع الشركات الكويتية في هذا الصدد بالاضافة الى دورها المهم في دعم القطاع الصناعي وتشجيع المنتجات المحلية وترويجها واعطائها الاولوية في مشروعات خطة التنمية.

واضاف ان للشركات الكويتية المشاركة في معرض (بروجكت قطر 2015) تملك باعا طويلا في الصناعة وهي معروفة على مستوى المنطقة بجودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات العالمية بالاضافة الى الحرص على التطوير المستمر ومواكبة احدث التطورات في مجال الصناعات الانشائية والانتاج والتغليف والتعبئة والتسويق.

واشار الى دور الشركات الكويتية في دعم الاقتصاد الكويتي وتشغيل المواطنين الكويتيين بالاضافة الى نقل التكنولوجيا وتوطينها في الكويت مما يسهم في دفع مسيرة التنمية في البلاد وتعزيز دور القطاع الخاص فيها.

وتبلغ مساحة الجناح الكويتي الذي تنظمه الهيئة العامة للصناعة في معرض (بروجكت قطر 2015) الذي يقام للسنة ال12 على التوالي 288 مترا مربعا كما تعتبر هذه المشاركة هي السابعة لدولة الكويت.

تمام سلام: تأمين مناخ اقتصادي جيد للبنان يحتاج إلى استقرار أمني وسياسي

تمام سلام

ثمن رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لبلاده وللبنانيين بما يحقق السلم والاستقرار فيه.

واعرب سلام في كلمة القاها خلال افتتاح الدورة ال23 لمنتدى الاقتصاد العربي في بيروت «عن شكره لخادم الحرمين الشريفين وقادة دول مجلس التعاون على كل ما قدموه للبنان على مر السنين» مؤكدا تمسك «لبنان بحبل الأخوة وحفظ الجميل وعهد الوفاء».

واشاد بمساعدة السعودية لتسليح الجيش اللبناني الذي بدأ بتسلم العتاد العسكري الممول من الهبة السعودية الشهر الماضي.ولفت الى ان ما تعرض له الاقتصاد اللبناني خلال السنوات الماضية من أزمات وصعوبات تمكن من خلالها رغم ذلك قطاع الأعمال الخاص من النجاح والحفاظ على مستوى اداء عال ساعد على تماسك الوضع الاقتصادي.وقال ان الخلافات السياسية بين الفرقاء في البلاد منعت اتخاذ قرارات ورسم سياسات لها اهمية كبرى تتعلق بقطاعات اقتصادية حيوية ومن شانها احداث تاثير ايجابي على نسب النمو.واضاف ان الحكومة نجحت على الرغم من كل التجاذبات السياسية في توفير حد مقبول من الاستقرار حافظ على السلم الأهلي وجنب البلاد مخاطر الانزلاق الى توترات أمنية.واعتبر ان تأمين مناخ اقتصادي جيد يتطلب أولا توفير الاستقرار الأمني وثانيا الاستقرار السياسي الذي مايزال غير مؤمن.واشار الى انه لا استقرار ولا حياة سياسية سليمة من دون رئيس للجمهورية مشددا على ان الحكومة لن تكون بديلا عن رئيس للجمهورية يمارس من خلال منصبه صلاحياته الدستورية كاملة.يذكر ان الاوضاع غير المستقرة التي مرت بها المنطقة اثرت بشكل كبير على السياحة وقطاع الاعمال في لبنان مما كان له الاثر السلبي على الاقتصاد اللبناني.

«الوطنية العقارية» تناقش توزيع 5 % منحة نهاية مايو

قالت شركة الوطنية العقارية (NRE) - المدرجة بالسوق الكويتي - إن الجمعية العامة العادية وغير العادية سوف تنعقد، يوم الاثنين الموافق 25 مايو 2015، في تمام الساعة 11:00 صباحاً بمقر سوق شرق - بوابة 5.

وأوضحت «الشركة» في بيانها المنشور على موقع البورصة، ان العمومية سوف تناقش توصية مجلس الإدارة عن عام 2014، بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المدفوع (5 أسهم لكل 100 سهم). كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال.

وتراجعت ارباح «الشركة» خلال عام 2014 بنسبة 32% تقريباً بالغا 10.48 مليون دينار (34.8 مليون دولار)، مقابل ارباح بلغت 15.35 مليون دينار (51 مليون دولار) في عام 2013.

ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في الاستثمار العقاري، إضافة إلى توفير اعمال الإنشاء والإدارة والصيانة المتعلقة، بالإضافة للقيام باعمال أخرى.

ويبلغ رأسمال «الشركة» 89.76 مليون دينار، موزعاً على 897.65 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

«فلكس» تبحث التوسع بالأسواق الخليجية لزيادة فرص الربح

قالت شركة فلكس ريزورتس للمنتجعات والعقارات (FLEX) - المدرجة بالسوق الموازي بالبورصة الكويتية - إن تصريحات نائب رئيس مجلس إدارة الشركة خالد الصايغ، بشأن دراسة التوسع في عدد من الأسواق الخليجية خلال العمومية، مجرد افكار وخطط ودراسات من قبل الإدارة التنفيذية؛ لخلق مزيد من الانتشار لأنشطة الشركة داخل وخارج دولة الكويت، ومن ثم المساهمة في زيادة فرص الربح للشركة وتقوية مركزها المالي لخدمة مساهميها ولم تدخل حتى تاريخه حيز التنفيذ الفعلي.

وأوضحت «الشركة» في بيانها المنشور على موقع السوق ، أن جميع ما أدلى به نائب رئيس مجلس إدارة من تصريحات تتمحور في نشاط الشركة الحالي وما حققته من إنجازات خلال السنة المالية 2014.

ووافقت عمومية الشركة ، على عدم توزيع ارباح عن العام الماضي.

وقامت العمومية بالموافقة على قيام مجلس إدارة الشركة ممثلة في رئيس مجلس الإدارة، بالتحرك قضائياً ضد كل من المدير المالي السابق للشركة، وأحد المستولين السابقين بالإدارة القانونية للشركة، وذلك لقيامهم باستغلال المعلومات التي حصلوا عليها بحكم مناصبهم بالشركة.

وبينت «الشركة» ان المسؤلين الذي تعتزم التحرك قضائياً ضدهم قاموا في وقت سابق بمساعدة ومعاونة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السابق في تقديم شكاوى، وقضايا كيدية ضد الشركة، وهو ما ترتب عليه إلحاق الأضرار بالشركة ومساهميها.

وشهدت نتائج «فلكس» إرتفاعاً خلال عام 2014 بنسبة 108.8% بالغا نحو 160.5 الف دينار (534.3 الف دولار)، مُقابل خسائر بلغت 1.81 مليون دينار (6.02 مليون دولار) في عام 2013. وتراجعت خسائر «الشركة» خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 98.3% إلى 23.85 الف دينار في، مقابل 1.38 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

وتتخصص «الشركة» في تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي، وتطويرها لحسابها داخل الكويت وخارجها، والقيام بأعمال أخرى.

«ديل» تطلق «سيرفر» بقدرة عالية من أجل تسريع أداء تطبيقات المؤسسة

اعلنت شركة Dell عن توسيع نطاق حزمة منتجاتها من الجيل الثالث عشر لسيرفرات PowerEdge، وذلك بطرحها لسيرفر PowerEdge R930، وهو السيرفر الأقوى أداء من Dell والمصمم خصيصا لتطبيقات المؤسسات الأكثر تطلبا من حيث الذاكرة الداخلية لقواعد البيانات، وإدارة علاقات العملاء CRM، وتخطيط موارد المؤسسات ERP، وذلك في ظل انتقال هذه التطبيقات للمؤسساتية، التي تعمل على أنظمة التشغيل يونكس، على نحو متزايد إلى منصات x86 من أجل تعزيز الابتكار، والحصول على قدرات إضافية، وخفض الكلفة الإجمالية للملكية.

وقد حقق سوق سيرفرات x86 العالمي نمواً بنسبة تتجاوز الـ 600 بالمائة منذ أن قامت شركة Dell بطرح اولى منتجاتها من سلسلة سيرفرات PowerEdge قبل حوالي الـ 20 عاما، في حين تراجع سوق السيرفرات من غير الـ x86 بشكل مستمر بنسبة 70 بالمائة، وذلك خلال العامين 2000 و2013. ورغم هذا التراجع، تبلغ حصة سوق السيرفرات من غير الـ x86 ما قيمته 9.1 مليار دولار، وذلك في الأسواق المستهدفة خلال العام 2015 . وبفضل طرح السيرفر PowerEdge R930، إلى جانب البرمجيات والخدمات المقدمة من شركة Dell، اصبح بإمكان الكثير من عملاء السيرفرات من غير الـ x86 الانتقال من نظام التشغيل يونكس إلى نظام التشغيل لينكس بكل سهولة، والتوجه نحو مراكز البيانات الأكثر ابتكاراً وقابلية للتحديث في المستقبل. في هذا السياق قال جان دشنغ، مدير القسم الفرعي لإدارة المعلومات لدى شركة أميكو بكين: «مع استمرار نمو أعمالنا، اصبح نظامنا السابق بطيء الأداء، وصعب الإدارة، ومنخفض الإعتمادية. لذا، كنا نبحث عن نظام جديد لمواكبة احتياجات أعمالنا، وقررنا الانتقال من استخدام سيرفرات RISC إلى x86. وبالانتقال من انظمة سلسلة P من IBM العاملة وفق نظام التشغيل يونكس، إلى سلسلة سيرفرات PowerEdge R9، تمكنا من الحد من الكلفة الإجمالية للملكية بنسبة تناهز الـ 50 بالمائة، والاستفادة 99.99 بالمائة من توافرية النظام، وتحسين أداء أنظمة تشغيل التطبيق SAP® ERP بثلاث مرات ونصف عما كان سابقا».